

## تطورات معدل التضخم

وصل معدل التضخم بالمملكة المتحدة، في أكتوبر 2021، الى حوالي (+4.2%)، على أساس سنوي، وفي الولايات المتحدة الى (+6.2%)، ونفس الإتجاه في العديد من البلدان الأخرى.

وقد تسبب هذا الارتفاع في جدل بين المهتمين، لا سيما البنوك المركزية، حول المنهج الأفضل للتعامل مع هذه الظاهرة. وذلك لإعتقاد البعض بأن الارتفاع مؤقت ولا داعي للتدخل، وآخرون ممن يعتقدون بأنه سيستمر لفترة طويلة وبالتالي لابد من تحييد آثاره من خلال رفع أسعار الفائدة، وخفض التيسير الكمي (Quantitative Easing (QE)، الهادفة لزيارة العرض النقدي، المتبعة في السنين الأخيرة

وطالما أن التضخم، شأنه شأن ارتفاع درجة حرارة الجسم، هو ليس "سبب Cause" للمرض، بل "عرض Symptom" من أعراض المرض، لذا وجب البحث عن السبب الحقيقي. ولا يمكن أن يعزى الارتفاع الحالي بمعدل التضخم الى خفض أسعار الفائدة، أو زيادة العرض النقدي، والأ كان المعدل قد وصل الى السقف، لاستمرار تبني هذه النوعية من السياسات النقدية منذ الأزمة المالية لعام 2008.

ولعل من المفيد التذكر ظاهرة ارتفاع معدل التضخم لم يتم تلمسها إلا بعد بدء التلاشي التدريجي للحظر الجزئي والكلي المرتبط مع انتشار فيروس "كوفيد - 19". وفي هذا المجال لابد من ملاحظة أمرين. الأول، هو أن معدل التضخم، بعد الأزمة المالية لعام 2008، كان يتجه لخطر الإنكماش Deflation (بسبب عدة عوامل منها: إنخفاض الإستثمار الخاص، وأنخفاض أسعار النفط، والعولمة

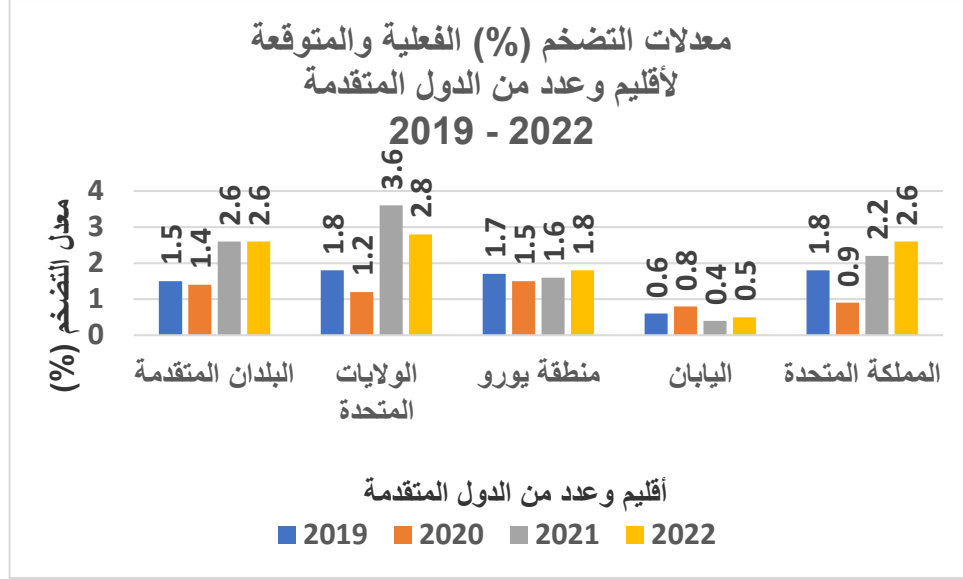
التي ساهمت في إنخفاض الأجور وبقية تكاليف الإنتاج). ورغم اتجاه المعدل للإرتفاع ، حاليا، فإن الأسعار السائدة في منطقة اليورو، واليابان، هي أقل بنحو (3.7%) و (9.5%)، تباعا، عما كان متوقعا لو أستمر ارتفاع معدل التضخم السنوي بنحو (2%). في حين أن المملكة المتحدة أعلى من المعدل المستهدف بحوالي (0.7%). أما الولايات المتحدة فهي أعلى بحوالي (3.6%)، والتي تمثل البلد المتقدم الوحيد الذي شهد مثل هذا الأرتفاع. وذلك يعود، بشكل رئيسي، الى معدل النمو المرتفع، الأ انه لا يعتبر، أي التضخم، معدلا مدمرا. ويستحق ارتفاع التضخم المرافق لإرتفاع معدل النمو التكيف معه لفترة.

الملاحظة الثانية هي أن ارتفاع معدل التضخم الحالي لا يعزى الى الحزم المالية Fiscal Stimulus ، بل الى إنتعاش الطلب بشكل يفوق العرض، وبالتزامن مع الإرتفاع في أسار النفط ( مع أهمية التأكيد بأن ارتفاع أسعار المنتجات المرتبطة بالنفط بالدول المتقدمة، متأثر أساسا بإرتفاع معدل الضريبة المحلية على هذه المنتجات، والتي تمثل معدلات مرتفعة تفوق 60%).

وعند عودة تقارب العرض مع الطلب سوف تستقر الأسعار قريبا، طالما أن العديد من عوامل الإنكماش، السائدة حاليا، ستستمر مستقبلا. ويبدو أن هذا هو السبب وراء إعتقاد البنوك المركزية بأن التضخم سيتجه للإخفاض في السنة القادمة، شاملا الولايات المتحدة الأمريكية، التي يسود بها معدل تضخم مرتفع حاليا. خلاصة القول، فإن معدل التضخم رغم اتجاهه، النسبي، للإرتفاع حاليا، الأ انه سيعود للإستقرار حول معدل (2.0%) في السنة القادمة. ويؤكد الشكل، أدناه، هذا النوع من التوقع.

وعموما، فإن الاقتصاد العالمي يشهد الآن حالة من التسخين لإستعادة التوازن النسبي السائد، بين العرض والطلب، قبل إنتشار الفيروس. وإن التعايش مع معدلات مرتفعة، بشكل متواضع، ولفترة

قصيرة، يعتبر ثمن بسيط لعودة الإقتصاد العالمي لوضعه الطبيعي، من دون تدخل للسياسة النقدية، قد تترتب عليه نتائج إقتصادية غير مرغوبة.



المصدر: مجمعة من: IMF, World Economic Outlook, October 2021